الرفاهية الاقتصادية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل

"دراسة مقارنة على عينة من ذوي الدخل المحدود بمدينة زليتن لسنة 2021م"

ا. فاطمة منصور الطيب
محاضر مساعد كلية الاقتصاد والتجارة
الجامعة الأسمرية الإسلامية
fatm.attayeb@gmail.com

أ. نعيمة منصور الطيب
محاضر مساعد كلية العلوم
الجامعة الأسمرية الإسلامية
naemaftesy@gmail.com

الملخص

تمر ليبيا بمرحلة فارقة في تاريخها نتجت عن العديد من التغيرات الداخلية فضلا عن التحديات التي فرضتها التحولات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على وضعها الداخلي، وهو ما يستوجب التفكير بجدية في كيفية الوصول إلى اتفاق مُجتمعي واسع بشأن مفهوم عدالة توزيع الدخل، وكذلك تحمل أعباء الإصلاح الاقتصادي.

إن العدالة في توزيع الدخل تعني إعطاء كل فرد ما يستحقه، وكل منطقة ليبية ما تستحقه، وتوزيع المنافع المادية في المجتمع، وتحقيق أكبر قدر من المساواة في توزيع الثروات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وكذلك توفير متساو للاحتياجات الأساسية، وذلك لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والتي تُعد حالة اقتصادية يتّصف بها الفرد والجماعة من خلال توفر الدخل القومي.

ولتسليط الضوء على أهمية الوضع الاقتصادي قام الباحث بدراسة موضوع الرفاهية الاقتصادية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة زليتن كعينة دراسية لسنة 2021 بالاستعانة باستمارة الاستبيان.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث؛ للتفاوت في توزيع الدخل أثر سلبي كبير جدا على تحقيق الرفاهية الاقتصادية، وقد تم وضع عدد من المقترحات من أهمها يجب زيادة درجة التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والذي ينعكس إلى تحسّن المستوى المعيشي ومستوى الرفاهية الاقتصادية.

المقدمة

إن ضمان التوزيع العادل للثروة في المجتمع من بين الأمور المنوطة بها الدولة لتحقيقها، ويتم ذلك من خلال إما عمل المواطن، فينال جزءا من المال العام مقابل عمله، أو من خلال تخصيص حصة لكل فرد من المال العام، وذلك سعيًا منها إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لهم، والذي يكون بارزًا من خلال الاستمتاع الذي يجنيه الفرد من شتّى صنوف استهلاكه السلعي والخدمي، أي من مأكل وملبس ومسكن ومستوى الرعاية الصحية والتعليم والترفيه والأمن والاستقرار.

مشكلة البحث

أصبح واضحا في وقتنا الحالي الفرق بين مستويات المعيشة بين الأفراد، فربما تكون بسبب عدم قدرة الفرد على العمل أو بسبب عدم كفاية ما يتقاضاه من مال لسد احتياجاته من السلع والخدمات التي يتطلبها الحد الأدنى في الحياة الكريمة، وذلك نتيجة للارتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى الفجوة الكبيرة بين دخول الأفراد.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة الرفاهية الاقتصادية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل، وذلك من خلال التعرف على متوسط دخل الفرد، وما مدى إمكانية إعادة توزيعه لصالح الدخول المحدودة، من أجل تخفيف حدة التباين في مستويات الدخول من جهة، ومن جهة أخرى هل كان لعدالة توزيع دخل الفرد المتوسط دور في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وذلك لحقيق الرفاهية الاقتصادية في مدينة زليتن بالاستعانة ببيانات استمارة الاستبيان المعدة لذلك الغرض.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في بيان مدى التفاوت في توزيع الدخل بين الفئات الاقتصادية وانعكاسها على مستوى رفاهية العينة موضوع الدراسة.

فرضية البحث

يعتمد البحث على فرضيتين أساسيتين هما:

1- اتباع الدولة لأساليب مناسبة لسد حاجة الفرد.

2- للتفاوت في توزيع الدخل أثر سلبي على مستوى الرفاهية الاقتصادية لذوي الدخل المحدود.

منهجية البحث

للتعرف على "الرفاهية الاقتصادية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل" استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لبيانات عينة عشوائية بسيطة من ذوي الدخل المحدود بمدينة زليتن، ويحاول هذا المنهج من خلال المقارنة والتفسير والتقييم والوصول إلى تعميمات ذات معنى لزيادة التعرف على موضوع البحث.

نطاق البحث

فيما يتعلق بنطاق البحث فإنه من الناحية المكانية كان بمدينة زليتن، أما من الناحية الزمانية فهو لسنة 2021م.

الدراسات السابقة

1- دراسة (أحمد، 2010) وهي بحث ميداني أجري على عينة مكونة من (500) أسرة، حيث هدف البحث إلى دراسة تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل، وأسفرت الدراسة الميدانية عن مجموعة من النتائج أهمها وجود تباين كبير في توزيع الدخل لصالح الطبقات العليا.

2- دراسة (فضل الله، 2015) يهدف البحث إلى تحليل أثر النمو على زيادة أو تخفيض معدلات الفقر وعدالة توزيع الدخل القومي في لبنان، وذلك من خلال تحليل مستوى العلاقة واتجاهها بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي والأسري من ناحية، والفقر والمساواة (أو العدالة) في توزيع المداخيل من ناحية أخرى. ومن أهم هي أن استمرار نمو الناتج المحلي الإجمالي ومتوسطات الدخل والإنفاق، سيترافق مع مزيد من عدم المساواة، مالم يتم إصلاح الآليات السياسية أولاً والاقتصادية ثانياً التي تكفل العدالة.

أما هذا البحث فاهتم بدراسة الرفاهية الاقتصادية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل، وهل لعدالة توزيعه دور في المجالات الاقتصادية والإجتماعية، وذلك من خلال بعض الاختبارات الإحصائية لمخرجات استمارة الاستبيان التي أُعدت لذلك الغرض.

هيكلية البحث

تتكون الدراسة من محورين، فقد تناول المحور الأول الجانب النظري والذي ركز على دراسة الرفاهية الاقتصادية مفهومها وطرق تحليلها، أما المحور الثاني والذي اختص بالجانب التطبيقي فقد تضمن الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات واختبار فرضيات البحث.

وأخيرًا تمت الإشارة إلى بعض الاستنتاجات والمقترحات المنبثقة من هذا البحث.

المحور الأول

الإطار النظري للدراسة: مفهوم الرفاهية الاقتصادية واتجاهات تحليلها.

تسعى الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع، والارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضرورات المادية للحياة من (مأكل وملبس ومسكن).

فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة، ففي معظم دول العالم الثالث هناك فئة معينة من السكان مسيطرة بالكامل على الموارد المالية وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات السكان وبهذا يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية. (عريقات،1997، ص ص 56-57)، لذلك فإن متوسط دخل الفرد في أي مجتمع اقتصادي هو الذي يحدد مستوى المعيشة.

وتعرّف الرفاهية الاقتصادية للشعوب بحجم الإشباع الذي يحصل عليه أفراد المجتمع عن طريق التعرّف على كمية السلع والخدمات التي ينتجها ذلك المجتمع خلال فترة زمنية معينة. (عبد الهادي وآخرون، 203، ص91).

1- مفهوم الرفاهية الاقتصادية:

يمكن التطرّق إلى مفهوم الرفاهية من جانبين أحدهما لغوي والآخر اقتصادي، فمن الجانب اللغوي هناك معان كثيرة منها (لينُ العيش، ورَفَهَ عَيشه، والإرفاهُ: هو التنعّمُ والدّعةُ، أي: سعةُ العيش وسعتُهُ، وأصل الرفاهية: الخصبُ والسّعَةُ في المعاش). (بابكر، 2014، ص14).

أما من الناحية الاقتصادية فإن الرفاهية ترتبط بالسعادة ورغد العيش، وقد عُرفت بأنها "ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي تحكمه وتؤثر به العوامل الاقتصادية في ضوء الإمكانات الاقتصادية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتحقيق أقصى اشباع ممكن من كافة السلع والخدمات لعموم أفراد المجتمع. (العكيلي، 2000، ص270).

وقد عرّف بيجو الرفاهية الاقتصادية بأنها ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي يتناوله المقياس النقدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. (عمر، 1961، ص91).

وللدلالة على مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع قدّم بيجو فكرتين أساسيتين:

أ- حجم الدخل القومي: والذي يبين أن زيادة الدخل القومي للمجتمع تؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، بشرط أن نصيب ذوي الدخول المنخفضة لا ينقص عما كان عليه قبل الزيادة، إذ يؤكد بيجو أن زيادة الدخل القومي سوف تؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، حيث تكون العلاقة طردية بين مستوى الدخل القومي ومستوى الرفاهية الاقتصادية.

ب- توزيع الدخل القومي: أكّد بيجو على أن تكون هناك إعادة لتوزيع الدخل كل سنة، بحيث تؤدي هذه العملية إلى تحسين الوضع الاقتصادي لجميع أفراد المجتمع من خلال التوزيع العادل للدخل، وعلى أن يكون هذا التوزيع لصالح ذوي الدخول المنخفضة على حساب ذوي الدخول المرتفعة.

تُعد الرفاهية الاقتصادية الغاية الرئيسية للتنمية الاقتصادية في أي مجتمع، وتتجسّد بالمستوى المعيشي اللائق الذي يَفي بالاحتياجات المادية والمعنوية للإنسان وتحقيق الرضا الاجتماعي، وذلك بالاستناد إلى توزيع عادل للدخل بين مختلف شرائح المجتمع.

وبهذا تعرّف الرفاهية على أنها مقدار المنفعة والسعادة التي تساعد الفرد على الشعور بالرضا والاكتفاء والاشباع من استهلاك مجموعة من السلع والخدمات التي تؤذي إلى اشباع رغباته المتنوعة والمتزايدة. (حسين، 210، ص40).

وبهذا فإن الرفاهية الاقتصادية تستند إلى المنفعة الخاصة والعامة، ويكون مستوى الرفاهية الاجتماعية مختلفا من بلد لآخر وفق مستوى المعيشة العام من جهة والنظام الاجتماعي السائد من جهة أخرى، بل وفي الوقت نفسه يتفاوت في داخل البلد الواحد من منطقة إلى أخرى طبقًا للنشاط الاقتصادي القائم زراعة أو صناعة أو تجارة.

2- اتجاهات تحليل الرفاهية الاقتصادية:

تعتبر الرفاهية نظرية في حد ذاتها لها العديد من الأفكار التي ساهمت في صياغة ما يعرف باقتصادات الرفاهية، فبَينت أربعة اتجاهات لتحليل نظرية الرفاهية كما يلي:

أ- التحليل الباريتي:

إنّ باريتو هو أول من أرسى دعائم التحليل الحديث لاقتصادات الرفاهية وذلك من خلال تفسيره للوضع الأمثل للرفاهية، إذ يعرف بأنه الوضع الذي يتحقق فيه أقصى مستوى معيشي لجميع أفراد المجتمع دون استثناء، بحيث إن حصل أي تغير في هذا المستوى الأمثل أدّى إلى حدوث زيادة في المستوى المعيشي لبعض الفئات الاجتماعية، فإن هذا التغيّر لابد أن ينجم عن إلحاق الضرر بفئات اجتماعية أخرى وتخفيض مستوى اشباعهم عن المستوى الأمثل، ومن ثم فإن أي اختلاف يحدث عن المستوى الأمثل للإشباع يؤدي إلى عدم تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع. (عودة، 2004، ص80).

ب- تحليل كالدور _ هيكس:

زعم هؤلاء أن اقتصادات الرفاهية هي دراسة موضوعية وعلمية، وليست دراسة أخلاقية كما تطرّق إليها ليتل في كتابه (نقد اقتصاديات الرفاهية) إذ أكّد (كالدور – هيكس) أن الفرد أفضل حالًا لو كان على منحنى سواء أعلى، أي أنه يحصل على إشباع أكبر. (عمر، 1961، ص108).

بهذا ناقض كالدور وهيكس فكرة التحليل الباريتي على أساس أن حصول التغير في المستوى الاشباعي الأمثل للمجتمع يمكن أن يحقق مستوى الرفاهية الاقتصادية بشرط أن يكون التحسن في المستوى المعيشي للأفراد المستفيدين من التغير أكبر من مقدار الإنخفاض في المستوى المعيشي للأفراد المتضررين من التغير.

ج- تحليل ليتل:

هذا التحليل يقوم على أساس أخلاقي، وهو أن يقوم الأفراد الرابحون من التغير بتعويض الأفراد الخاسرين منه بمقدار الإنخفاض بمستويات اشباعهم عن المستوى المعيشي الأمثل حتى تتحقق العدالة الاجتماعية ويتم بلوغ مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع. (عودة، 2004، ص77).

د- تحليل ستوفسكي:

يتناقض هذا التحليل مع تحليل ليتل، وذلك لعدم وجود مبدأ التعويض بين الرابحين والخاسرين على أساس أخلاقي، أكّد ستوفسكي على وجود أكثر من حالة للتغيّر ويجب اختيار أفضل تلك الحالات وهي الحالة التي تمتاز بتوزيع أكثر عدالة للدخل أي الحالة التي تتميز بأقل عدد من الرابحين وأقل عدد من الخاسرين من التغيّر

في المستوى المعيشي، وهذه هي الحالة التي يرى ستوفسكي أنه في ظلها يتحقق المستوى المعيشي المقبول لجميع فئات المجتمع، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية. (عمر، 1961، ص111)

المحور الثاني

الإطار التطبيقي للدراسة: الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات واختبار فرضيات البحث.

أولا: أسلوب الدراسة:

يمكن أن نقسم البيانات التي تستند إليها الدراسات التطبيقية حسب مصادرها إلى قسمين، بيانات تاريخية وتوفرها النشريات والاحصائيات والتقارير الرسمية والكتب وما إلى ذلك، وبيانات مستخلصة من العمل الميداني، وغالبا ما تُجمّع عن طريق استمارة الاستبيان، وهذا ما اعتمد في هذه الدراسة.

1- مجتمع وعينة الدراسة:

نظراً لأن المستهدف في هذه الدراسة هم أصحاب الدخل المحدود بمدينة زليتن، فقد تم توزيع استمارة الاستبيان على 130 من ذوي الدخل المحدود بالمدينة، والجدول التالي يوضح عينة الدراسة:

جدول رقم (1): يبين عدد الاستبيانات الموزعة والفاقد منها والصالحة للتحليل

الاستمارات الموزعة	الفاقد	المتحصل عليها	المستبعد	الخاضع للدراسة	نسبة الاستجابة %
130	21	109	10	99	%76

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبيان

أداة الدراسة:

تم إعداد استمارة استبيان حول " الرفاهية الاقتصادية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل ".

تتكون استمارة الاستبيان من قسمين رئيسين هما:

القسم الأول: عبارة عن البيانات الشخصية والوظيفية (المؤهل العلمي، الخبرة بالعمل، العمر، قطاع العمل، نوع عقد العمل).

القسم الثاني: يتكون من متغيرات الدراسة وهي:

- الرفاهية الاقتصادية، ويشتمل على (8) فقرات.
- التفاوت في توزيع الدخل، ويشتمل على (7) فقرات.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي:

جدول رقم (2): يبين درجات مقياس ليكرت

الاستجابة	ارفض بشدة	ارفض	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبيان

2- ثبات استمارة الاستبيان:

يقصد بثبات استمارة الاستبيان أن تعطي هذه الاستمارة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وقد تحقق الباحث من ثبات استمارة الاستبيان من خلال معامل ألف كرونباخ وذلك كما يلي:

معامل ألفا كرونباخ:

اختبار ألفا كرونباخ (α) للصدق والثبات من الاختبارات الإحصائية المهمة لتحليل بيانات استمارة الاستبيان وللقيام بأي تحليل لبيانات قائمة الاستقصاء يجب إجراء اختبار ألفا كرونباخ (α) وهو اختبار يبين مدى مصداقية وثبات إجابات مفردات العينة على أسئلة استمارة الاستبيان:

$$\alpha = \frac{K}{K-1}\left(1-\frac{\sum S_i^2}{S_T^2}\right) \quad \ldots\ldots (1)$$

حيث: K عدد الأسئلة في الاستبيان.

$\sum S_i^2$: مجموع تباينات العناصر.

S_T^2 : تباين الدرجة الكلية.

ومعامل ألفا تكون قيمته من (0 إلى 1) ويبين مدى الارتباط بين إجابات مفردات العينة ، فعندما تكون قيمة ألفا (0) فذلك يدل على عدم وجود ارتباط مطلق ما بين إجابات مفردات العينة ، أما إذا كانت قيمة معامل ألفا واحد صحيح فإن ذلك يدل على وجود ارتباط تام بين إجابات مفردات العينة ، ومن المعروف أن أصغر قيمة مقبولة لمعامل (α) هي 0.60 وأفضل قيمة تتراوح بين (0.70 إلى 0.80) وكلما زادت قيمته عن 0.80 كان ذلك أفضل ، وفي حين ما إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ أقل من 0.60 فيتم إجراء حذف الإجابات الأقل ارتباطاً وذلك باستخدام برنامج SPSS فيتم حذف الاسئلة ذات العلاقة والتي تؤثر في الدراسة حيث تصل قيمة معامل ألفا إلى 0.60 أو أكثر.

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات استمارة الاستبيان، وكانت النتائج كما في الجدول (3).

جدول رقم (3): يبين نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات استمارة استبيان الدراسة

الفقرة	معامل ألفا كرونباخ
جميع فقرات استمارة الاستبيان	0.61

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبيان

يتضح من النتائج بالجدول السابق أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مقبولة لجميع فقرات الإستبانة حيث كانت(0.61) وهي قيمة جيدة، وبذلك فإن استمارة الاستبيان في صورتها النهائية كما في الملاحق قابلة للتوزيع.

3- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال الحزمة الإحصائية Statistical Package for the Social Science (SPSS)، ومن الأساليب الإحصائية المستخدمة ما يلي:

1) النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما، ويفيد الباحث في وصف عينة الدراسة.

2) اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

3) إختبار (t) حول المتوسط: للتعرف على اتجاهات الآراء وتحديد درجة الممارسة.

ثانيا: التحليل الإحصائي للبيانات واختبار فرضيات الدراسة

1- الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية.

2- تحليل البيانات المتعلقة بفرضيات الدراسة.

3- اختبار فرضيات الدراسة.

1- الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية والوظيفية:

فيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق هذه الخصائص والسمات.

توزيع أفراد العينة حسب متغيرالمؤهل العلمي:

من الجدول رقم (4) يتضح بأن 49.5% من افراد عينة الدراسة من حملة الشهادة الجامعية وأن حوالي 23.2% من مفردات عينة الدراسة دبلوم عالي وأن حوالي 18.2% منهم من حملة الشهادة الثانوية في حين أن فقط 6.1% من مفردات عينة الدراسة من حملة الماجستير وكذلك فقط 3% دكتوراه.

جدول رقم (4): يبين التوزيع التكراري والنسبي لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
ثانوي	18	%18.2
دبلوم عالي	23	%23.2
جامعي	49	%49.5
ماجستير	6	%6.1
دكتوراه	3	%3
المجموع	99	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبيان

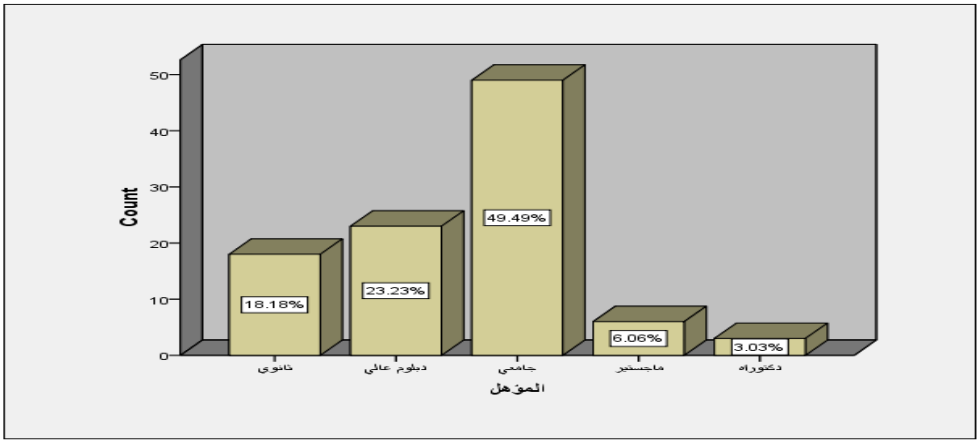

الشكل رقم (1): يبين التمثيل البياني لمفردات العينة المؤهل العلمي

- **توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة:**

يبين الجدول رقم (5) أن تقريباً نسبة 34.3% من مفردات عينة الدراسة خبرتهم 15 سنة فأكثر، وأن 28.3% خبرتهم أقل من 5 سنوات، بينما حوالي 21.2% منهم خبرتهم من 10 سنوات الى اقل من 15 سنة في حين أن 16.2% لديهم خبرة تتراوح من 5 سنوات الى أقل من 10 سنوات.

جدول رقم (5): يبين التوزيع التكراري والنسبي للأمهات وفقاً لعدد الأطفال

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	28	%28.3
من 5 سنوات الى اقل من 10 سنوات	16	%16.2
من 10 سنوات الى اقل من 15 سنة	21	%21.2
من 15 سنة فما فوق	34	%34.3
المجموع	99	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبيان

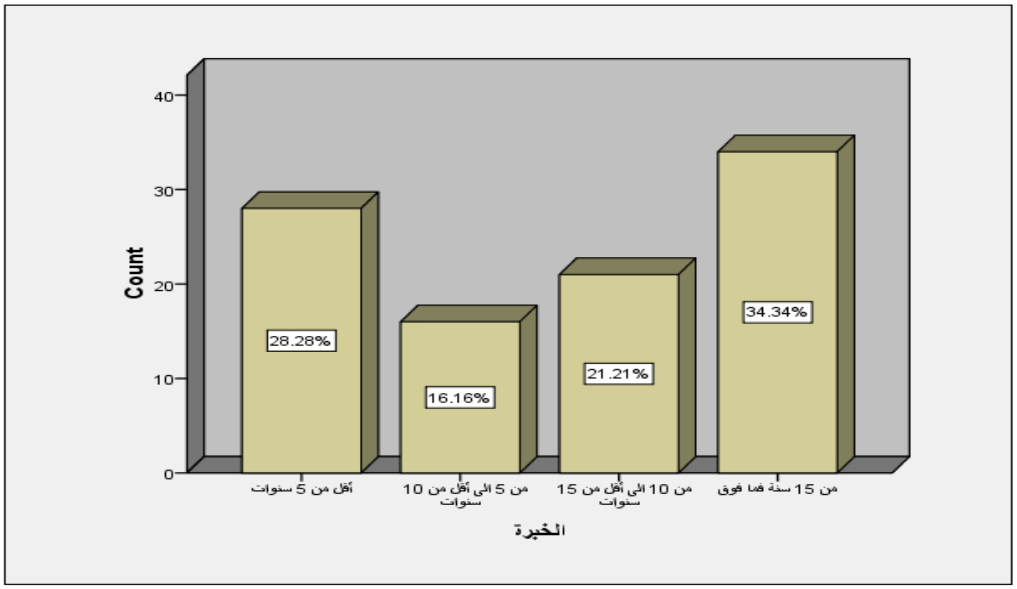

الشكل رقم (2): يبين التمثيل البياني لمفردات العينة حسب سنوات الخبرة

- **توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر:**

من الجدول رقم (6) يتضح أن أغلب مفردات عينة الدراسة حوالي 43.4% من افراد العينة من ذوي الدخل المحدود أعمارهم أكثر من 40 سنة في حين أن 21.2% منهم أعمارهم من 30 سنة الى أقل من 35 سنة، وأن 15.2% أعمارهم من 25 سنة الى أقل من 30 سنة بينما نجد أن حوالي 13.1% من مفردات عينة الدراسة أعمارهم من 35 سنة الى أقل من 40 سنة، في حين أن 7.1% من ذوي الدخل المحدود بالعينة أعمارهم أقل من 25 سنة.

جدول رقم (6): يبين التوزيع التكراري والنسبي لمتغير العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 25 سنة	7	%7.1
من 25 سنة الى اقل من 30 سنة	15	%15.2
من 30 سنة الى أقل من 35 سنة	21	%21.2
من 35 سنة الى اقل من 40 سنة	13	%13.1
أكثر من 40 سنة	43	%43.4
المجموع	99	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبيان

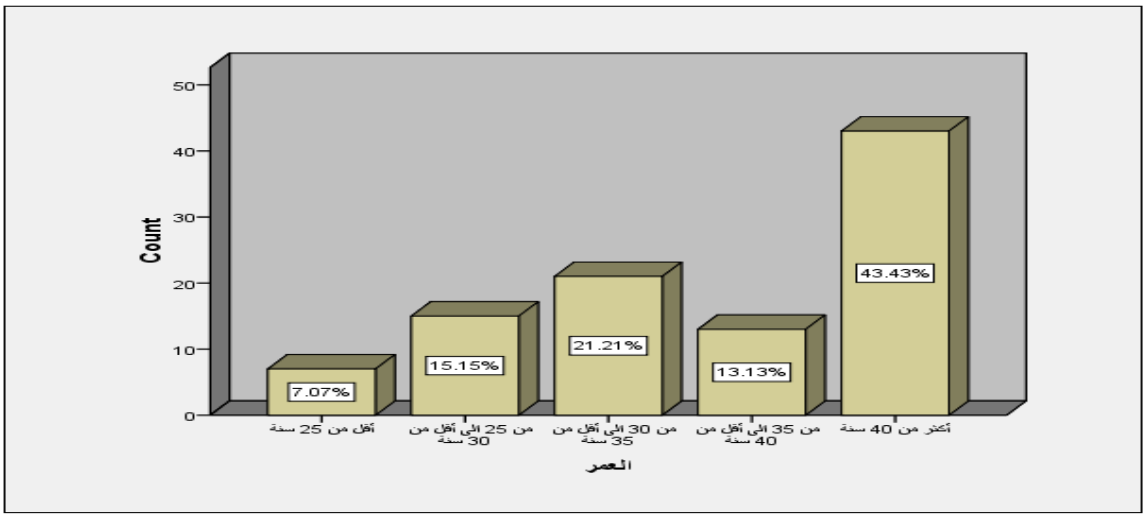

الشكل رقم (3) يبين التمثيل البياني لمفردات العينة حسب العمر

- **توزيع أفراد العينة حسب متغير قطاع العمل:**

يبين الجدول رقم (7) أن أغلب ذوي الدخل المحدود حوالي 81.8% يعملون بالقطاع العام، في حين أن 18.2% يعملون بالقطاع الخاص.

جدول رقم (7): يبين التوزيع التكراري والنسبي للأمهات وفقاً لقطاع العمل

قطاع العمل	العدد	النسبة المئوية %
عام	81	%81.8
خاص	18	%18.2
المجموع	99	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبيان

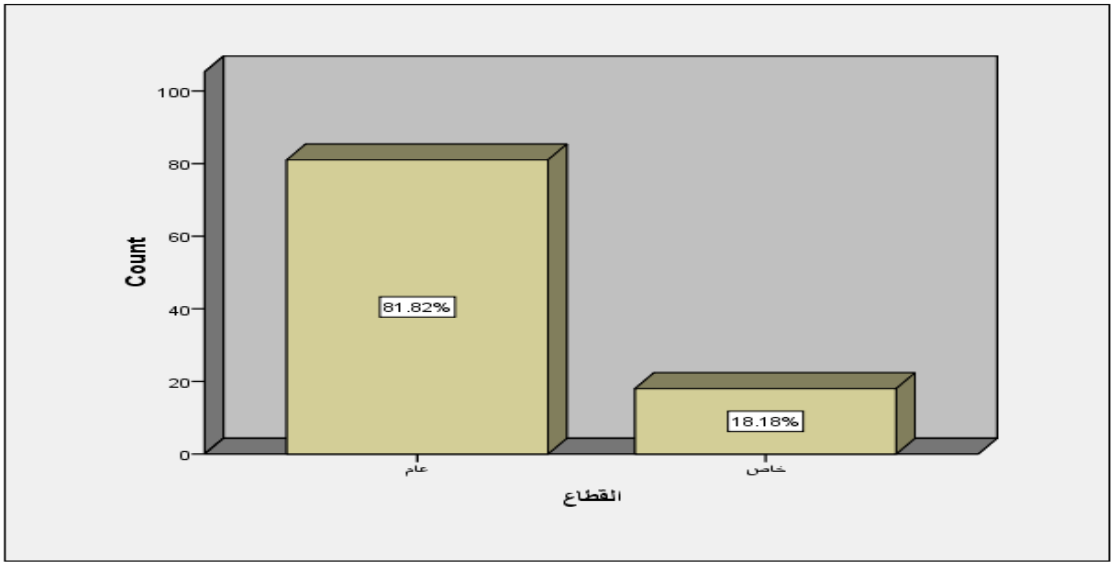

الشكل رقم (4): يبين التمثيل البياني لمفردات العينة حسب قطاع العمل

- توزيع أفراد العينة حسب نوع عقد العمل:

من الجدول رقم (8) يتضح أن نوع عقد العمل لحوالي 51.5% من افراد العينة من ذوي الدخل المحدود هو تعيين في حين أن 48.5% منهم نوع عقد العمل هو عقد.

جدول رقم (8): يبين التوزيع التكراري والنسبي لمتغير نوع عقد العمل

نوع عقد العمل	العدد	النسبة المئوية %
تعيين	51	%51.5
عقد	48	%48.5
المجموع	99	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبيان

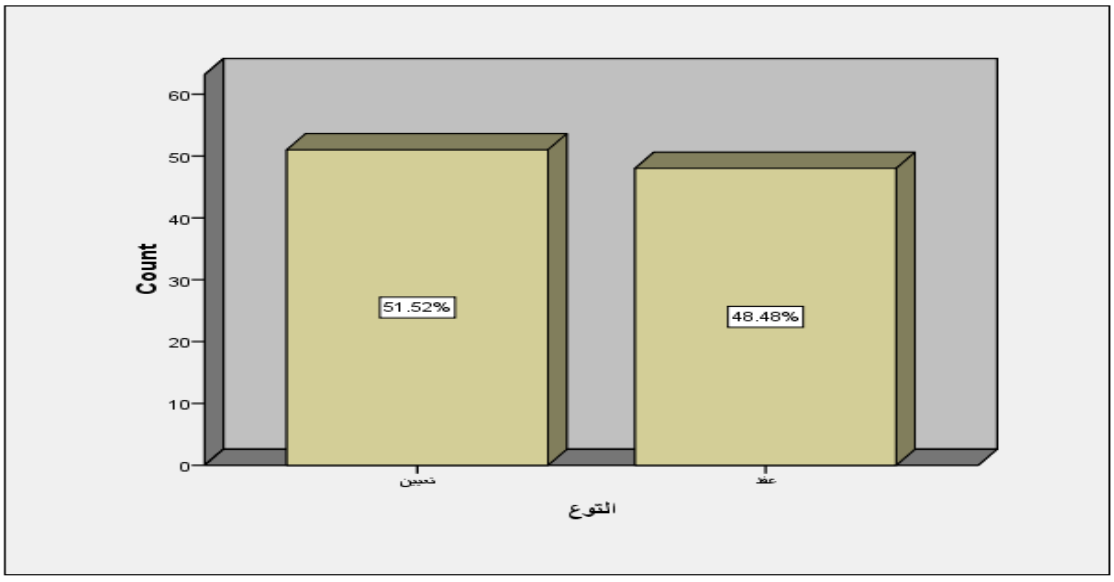

الشكل رقم (5) يبين التمثيل البياني لمفردات العينة حسب نوع عقد العمل

2- تحليل البيانات المتعلقة بفرضيات الدراسة:

تم إجراء التحليل الإحصائي لجميع متغيرات الدراسة وفقًا لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات الواردة في استمارة الاستبيان، حيث احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، مع الأخذ في الاعتبار تدرج المقياس المستخدم في الدراسة، واستنادًا إلى ذلك فإن قيم المتوسطات الحسابية التي وصلت إليها الدراسة اعتمدت على المعيار التالي لتفسير البيانات:

جدول رقم (9) معيار متوسط إجابات المبحوثين

المتوسط الحسابي	اتجاه الرأي	درجة الممارسة
1 – 1.80	ارفض بشدة	منخفضة جداً
1.81 – 2.60	ارفض	منخفضة
2.61 – 3.40	محايد	متوسطة
3.41 – 4.20	موافق	عالية
4.21 – 5.00	موافق بشدة	عالية جداً

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبيان

3- اختبار فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى: اتباع الدولة لأساليب مناسبة لسد حاجة الفرد.**

تم تطبيق اختبار(t) حول المتوسط لإجابات المبحوثين عن فقرات المحور الأول والمتعلقة بالرفاهية الاقتصادية، والجدول (10) يبين ذلك:

جدول رقم (10) المقاييس الإحصائية لتصورات أفراد العينة نحو مستوى الرفاهية الاقتصادية لذوي الدخل المحدود

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الدلالة Sig	اتجاه الرأي	درجة التأثير	الترتيب حسب الاهمية
مبادرات الدولة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية لذوي الدخل المحدود								
1	تعتبر الاعانات النقدية أو العينية من اهم الصور للإنفاق العام التي تستخدمها الدولة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية.	3.56	1.18	4.69	0.00	موافق	عالية	4
2	يصل الموظف للرفاه المطلوب من خلال الدعم النقدي الذي تقدمه الدولة.	3.49	1.19	3.31	0.001	موافق	عالية	5
3	يتم توعية المواطن لسياسة ترشيد الاستهلاك وقيام الجهات المختصة بالرقابة المالية والاقتصادية على آلية توزيع المبالغ النقدية على الأفراد.	3.56	1.15	4.83	0.00	موافق	عالية	3
4	تدعم الدولة تيار الاستهلاك الفردي حيث أن تزايد كمية الاستهلاك من السلع والخدمات المحصلة زيادة في الرفاهية الاقتصادية باعتبار أن كمية السلع والخدمات المستهلكة مقياساً للرفاهية.	3.22	1.20	1.84	0.068	محايد	متوسطة	8

5	توجيه الانفاق الحكومي بشكل تحويلات مباشرة لرفع المستوى المعيشي يؤثر على رفاهية الفرد داخل المجتمع.	3.65	0.99	6.48	0.00	موافق	عالية	2
6	يتم توزيع الدخل القومي العائد من عناصر الانتاج على عناصر الانتاج التي ساهمت فيه بنسب تضمن حد الكفاية.	343.	1.14	2.90	0.005	موافق	عالية	7
7	ينبغي توفير حقوق أفراد المجتمع حتى ولو من أبسط حقوق الرفاهية.	4.72	0.50	34.47	0.00	موافق بشدة	عالية جداً	1
8	تسعى كل الأنظمة الاقتصادية القائمة أن تحقق الرفاهية الاقتصادية لشعوبها بشتى الطرق.	3.47	1.13	4.19	0.00	موافق	عالية	6
مستوى مساعي الدولة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية لذوي الدخل المحدود.		3.61	550.	11.04	0.00	موافق	عالية	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبيان

يبين الجدول رقم (10) أن اتجاهات الرأي لذوي الدخل المحدود بعينة الدراسة حول مستوى المساعي التي تقوم بها الدولة لتحقق لهم الرفاهية الاقتصادية تتجه للموافقه، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمستوى المساعي التي تقوم بها الدولة لتحقق الرفاهية الاقتصادية لذوي الدخل المحدود حوالي (3.61) وانحراف معياري (0.55) مما يعني أنه وحسب وجهة نظر مفردات عينة الدراسة هناك درجة عالية من المساعي من قبل الدولة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمواطن.

كما يتضح من الجدول أن الفقرة الجزئية السابعة " ينبغي توفير حقوق أفراد المجتمع حتى ولو من أبسط حقوق الرفاهية" جاءت في المرتبة الأولى كأهم أسلوب لتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمواطن حيث كان مستوى المعنوية المحسوب أقل من 0.05 وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وهذا يعني أن متوسط إجابات عينة الدراسة لهذه العبارة يختلف عن المتوسط المفترض (3) وحيث أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة يساوي 4.72 فإنه يقع في منطقة الموافقة بشدة (4.21 – 5.00) مما يعني أن اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة تشير الى أن العمل بجد من أجل توفير حقوق الفرد بالمجتمع يعد من أهم الأساليب التي تتبعها الدوله لتحقيق الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها.

كما جاءت في المرتبة الثانية الفقرة الجزئية الخامسة " توجيه الانفاق الحكومي بشكل تحويلات مباشرة لرفع المستوى المعيشي يؤثر على رفاهية الفرد داخل المجتمع " فنجد أن مستوى المعنوية المحسوب يساوي 0.00 وهو أصغر من 0.05 وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وهذا يعني أن متوسط إجابات عينة الدراسة لهذه العبارة يختلف عن المتوسط المفترض (3) وحيث أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة يساوي 3.65 فإنه يقع في منطقة الموافقة (3.41 – 4.20) مما يعني أن اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة تشير الى أن توجيه الانفاق الحكومي بشكل تحويلات مباشرة بغرض تحقيق رفاهية المواطن له درجة عالية من الممارسة كأسلوب للوصول للرفاهية الاقتصادية.

بينما نجد أن الفقرة الجزئية السادسة " يتم توزيع الدخل القومي العائد من عناصر الانتاج على عناصر الانتاج التي ساهمت فيه بنسب تضمن حد الكفاية " جاءت في الترتيب ما قبل الأخير كأسلوب لتحقيق الرفاهية الاقتصادية ،حيث كان مستوى المعنوية المحسوب 0.005 أصغر من 0.05 وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وهذا يعني أن متوسط إجابات عينة الدراسة لهذه العبارة يختلف عن المتوسط المفترض (3) وحيث أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة يساوي 3.43 فإنه يقع في منطقة الموافقة (3.41 – 4.20) مما يعني أن اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة تشير إلى أن لأسلوب توزيع الدخل القومي العائد من عناصر الانتاج على عناصر الانتاج التي ساهمت في هذا العائد درجة عالية من التأثير في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لذوي الدخل المحدود.

كما أن الفقرة الجزئية الرابعة " تدعم الدولة تيار الاستهلاك الفردي حيث أن تزايد كمية الاستهلاك من السلع والخدمات المحصلة زيادة في الرفاهية الاقتصادية باعتبار أن كمية السلع والخدمات المستهلكة مقياساً للرفاهية " جاءت في المرتبة الثامنة والاخيرة من حيث الثأثير والأهمية حيث أن مستوى المعنوية المحسوب يساوي 0.068 وهو أكبر من 0.05 وعليه يتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة وهذا يعني أن متوسط إجابات عينة الدراسة لهذه العبارة لايختلف عن المتوسط المفترض (3) وحيث أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة يساوي 3.22 فهو يقع في منطقة الحياد(2.61– 3.40) مما يعني أن اتجاهات أراء أفراد عينة الدراسة تشير الى أن دعم الدولة لتيار الاستهلاك الفردي له درجة متوسطة من التأثير في تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمواطن.

وتأتي الأساليب التي تتبعها الدوله لتحقيق الرفاهية الاقتصادية من حيث درجة الأهمية بالترتيب التالي:

- توفير أبسط حقوق أفراد المجتمع.
- توجيه الانفاق الحكومي بشكل تحويلات مباشرة.
- توعية المواطن لسياسة ترشيد الاستهلاك وقيام الجهات المختصة بالرقابة المالية والاقتصادية على آلية توزيع المبالغ النقدية على الأفراد.
- تقديم الإعانات النقدية أو العينية كأهم صور الإنفاق العام.
- تقديم الدولة للدعم النقدي المباشر للمواطن.
- تسخير جميع الموارد للنظام الاقتصادي القائم لتحقيق الرفاهية الاقتصادية بشتى الطرق.
- توزيع الدخل القومي العائد من الإنتاج على عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الانتاجية.
- دعم الدولة لتيار الاستهلاك الفردي من السلع والخدمات.

– **الفرضية الثانية: للتفاوت في توزيع الدخل أثر سلبي على مستوى الرفاهية الاقتصادية لذوي الدخل المحدود.**

جدول رقم (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات مفردات العينة حول آثر التفاوت في توزيع الدخل على الرفاهية الاقتصادية لذوي الدخل المحدود

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	الدلالة Sig	اتجاه الرأي	درجة الممارسة	الترتيب حسب الاهمية
التفاوت في توزيع الدخل وعلاقته بمستوى الرفاهية الاقتصادية								
1	اعادة توزيع الدخل والثروة، وتوفير حد الكفاف، وزيادة الانتاج والاستثمار وايجاد فرص عمل يسهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية.	4.62	0.60	26.75	0.00	موافق بشدة	عالية جداً	3
2	التغيرات السياسية ساهمت في تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع.	4.42	0.89	15.87	0.00	موافق بشدة	عالية جداً	6
3	وجود ظاهرة التفاوت في عدالة توزيع الدخل آثر على مستوى الرفاهية الاقتصادية.	4.64	0.58	28.10	0.00	موافق بشدة	عالية جداً	1
4	تعتبر ليبيا من الدول التي تعاني من عدم المساواة في التوزيع للدخل والثروة.	4.51	0.84	17.79	0.00	موافق بشدة	عالية جداً	4
5	أثر الانقسام السياسي على عدالة التوزيع لدخل الفرد.	4.64	0.74	22.16	0.00	موافق بشدة	عالية جداً	2
6	انهاء الانقسام وقيام حكومة وطنية واحدة له دور في تحسين العدالة التوزيعية في الانفاق بين الأسر.	4.43	0.81	17.62	0.00	موافق بشدة	عالية جداً	5
7	ينبغي اعادة توزيع الدخول لصالح الشرائح الأولية باستخدام السياسات المالية المناسبة وخلق مصادر اخرى للدخل وتوزيعها.	4.37	0.78	17.59	0.00	موافق	عالية	7
للتفاوت في توزيع الدخل آثر سلبي على مستوى الرفاهية الاقتصادية لذوي الدخل المحدود		**52.4**	**190.3**	**70.38**	**00.0**	**موافق بشدة**	**عالية جداً**	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات استمارة الاستبيان

من الجدول رقم (11) يتضح أن آراء أفراد عينة الدراسة حول أثر التفاوت في توزيع الدخل على الرفاهية الاقتصادية لذوي الدخل المحدود تجمع على أن هناك درجة عالية جداً من الأثر للتفاوت في توزيع الدخل على تحقيق الرفاهية الاقتصادية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لإجابات الفقرات الجزئية لهذا المحور (4.52) بانحراف معياري (0.391) مما يعني أنه وحسب وجهة نظر المبحوثين للتفاوت في توزيع الدخل أثر سلبي كبير جداً على تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

كما يتضح من الجدول أن الفقرة الجزئية الثالثة " وجود ظاهرة التفاوت في عدالة توزيع الدخل أثر على مستوى الرفاهية الاقتصادية " جاءت في المرتبة الأولى من حيث التأثير على تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمواطن حيث كان مستوى المعنوية المحسوب أقل من 0.05 وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وهذا يعني أن متوسط إجابات عينة الدراسة لهذه العبارة يختلف عن المتوسط المفترض (3) وحيث أن المتوسط الحسابي

لهذه الفقرة يساوي 4.64 وبانحراف معياري 0.58 فإنه يقع في منطقة الموافقة بشدة (4.21 – 5.00) مما يعني أن اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة تشير إلى أن التفاوت في توزيع الدخل أثّر سلباً بدرجة كبيرة جداً على تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

وجاءت في المرتبة الثانية الفقرة الجزئية الخامسة " أثر الانقسام السياسي على عدالة التوزيع لدخل الفرد " فنجد أن مستوى المعنوية المحسوب يساوي 0.00 وهو أصغر من 0.05 وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وهذا يعني أن متوسط إجابات عينة الدراسة لهذه العبارة يختلف عن المتوسط المفترض (3) وحيث أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة يساوي 4.64 بانحراف معياري 0.74 فإنه يقع في منطقة الموافقة بشدة (4.21 – 5.00) مما يعني أن اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة تشير الى أن للانقسام السياسي دور كبير جداً في تفاوت توزيع الدخل وبالتالي انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية.

في حين نجد أن الفقرة الجزئية الثانية " التغيرات السياسية ساهمت في تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع " جاءت في الترتيب ما قبل الأخير من حيث التأثير على الرفاهية الاقتصادية حيث كان مستوى المعنوية المحسوب 0.00 أصغر من 0.05 وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وهذا يعني أن متوسط إجابات عينة الدراسة لهذه العبارة يختلف عن المتوسط المفترض (3) وحيث أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة يساوي 4.42 فإنه يقع في الموافقة بشدة (4.21 – 5.00) مما يعني أن اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة تشير إلى أن للتغيرات السياسية دور كبير جداً في تفاوت توزيع الدخل وبالتالي انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية.

كما أن الفقرة الجزئية السابعة " ينبغي اعادة توزيع الدخول لصالح الشرائح الأولية باستخدام السياسات المالية المناسبة وخلق مصادر أخرى للدخل وتوزيعها " جاءت في المرتبة الأخيرة من حيث أثرها على الرفاهية الاقتصادية حيث أن مستوى المعنوية المحسوب يساوي 0.00 وهو أصغر من 0.05 وعليه يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وهذا يعني أن متوسط إجابات عينة الدراسة لهذه العبارة يختلف عن المتوسط المفترض (3) وحيث أن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة يساوي 4.37 فهو يقع في منطقة الموافقة (3.41– 4.20) مما يعني أن اتجاهات آراء مفردات العينة تشير إلى أن إعادة توزيع الدخول لصالح الشرائح الأولية وخلق مصادر أخرى للدخل وتوزيعها يلعب دورًا كبيرًا في تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

وتأتي الفقرات الخاصة بأثر التفاوت في توزيع الدخل على الرفاهية الاقتصادية من حيث درجة التأثير بالترتيب التالي:

- وجود ظاهرة التفاوت في عدالة توزيع الدخل أثر على مستوى الرفاهية الاقتصادية.
- أثر الإنقسام السياسي على عدالة التوزيع لدخل الفرد.

- إعادة توزيع الدخل والثروة، وتوفير حد الكفاف، وزيادة الإنتاج والاستثمار وايجاد فرص عمل يُسهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية.
- تعتبر ليبيا من الدول التي تعاني من عدم المساواة في التوزيع للدخل والثروة.
- إنهاء الإنقسام وقيام حكومة وطنية موحدة له دور في تحسين العدالة التوزيعية في الانفاق بين الأسر.
- التغيّرات السياسية ساهمت في تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع.
- ينبغي إعادة توزيع الدخول لصالح الشرائح الأولية باستخدام السياسات المالية المناسبة وخلق مصادر أخرى للدخل وتوزيعها.

الاستنتاجات والمقترحات

أولا: الاستنتاجات:

من خلال التحليل الاحصائي واختبار فرضيات الدراسة تم التوصّل للعديد من الاستنتاجات يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1. أظهر التحليل أن حوالي (81.8%) من ذوي الدخل المحدود يعملون بالقطاع العام، وهذا يؤكد أن أغلب الأسر تعتمد على الوظيفة الحكومية في تلبية احتياجاتها.
2. الإصلاح العام لمنظومة المرتبات والأجور في الوظيفة العامة في ليبيا بشكل يفرض وجود آليات تكفل الحد الأدنى والأقصى بما يتناسب مع تضييق الفوارق بين الموظفين بأجور عادلة.
3. إن لأسلوب توزيع الدخل القومي العائد من الإنتاج على عناصر الإنتاج التي ساهمت في هذا العائد درجة عالية من التأثير في تحقيق الرفاهية الإقتصادية لذوي الدخل المحدود.
4. للتفاوت في توزيع الدخل أثر سلبي كبير جدا على تحقيق الرفاهية الاقتصادية.
5. إن الرفاهية الاقتصادية في ليبيا ليست مجرد رقم نقدي وحسب، بل إن هذا الرقم يأتي نتيجة تفاعل كثير من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والهيكلية والمالية والنقدية، إلّا أن هذا الدعم يكون ذا نتائج وقتية.
6. للإنقسام السياسي دور كبير جداً في تفاوت توزيع الدخل وبالتالي انخفاض مستوى الرفاهية الاقتصادية.

ثانيا: المقترحات:

هناك مجموعة من المقترحات التي يوصي بها الباحث وهي كما يلي:

1- نتيجة للوضع الاقتصادي الراهن يجب زيادة درجة التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والذي ينعكس على تحسّن المستوى المعيشي وبالتالي تحسن مستوى الرفاهية.

2- يجب تنويع أشكال الدعم الحكومي الذي تقدمه الدولة إلى فئات المجتمع اللّيبي، والإقتداء بالتجارب الدولية مما يساهم بشكل كبير في تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

3- إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة ذات الدخل المحدود، وذلك من خلال فرض ضرائب تصاعدية على دخول الفئات العليا، وتقديمها كعون ومساعدة للفئات الفقيرة مما يسهم في تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية.

4- العمل على تشجيع وتنمية القطاع الخاص في ليبيا من خلال تعزيز ثقة هذا القطاع في سياسات ومؤسسات الدولة، وذلك بتوفير البيئة الاقتصادية المناسبة بحيث يصبح له دورًا فاعلًا في الحياة الاقتصادية.

5- دعم القطاع الزراعي ودعم الفلاحين بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لما لهذا القطاع من دور كبير في تقليل معدّل البطالة، ومن ثم تحسين المستوى المعاشي وصولًا إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

6- العمل على إنهاء الإنقسام السياسي وقيام حكومة وطنية موحدة لما لذلك من دور في تحسين العدالة التوزيعية في الإنفاق بين الأسر.

المصادر

أولا: الكتب والبحوث العربية:

1- عريقات، حربى محمد. (1997). *مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي.جامعة الاسراء الخاصة*. عمان.

2- عمر، حسين. (1961). الرفاهية الاقتصادية. ط.1. مكتبة القاهرة الحديثة. القاهرة.

3- عبد الهادي، سامر، وآخرون. (2013). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. ط.1. دار وائل للنشر والتوزيع. عمان.

4- العكيلي، طارق. (2000). *الاقتصاد الجزئي*. ط.2. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية.

5- فضل الله ، عبدالحليم. (2015). *أثر النمو الإقتصادي على معدل الفقر وعدالة توزيع الدخل القومي (حالة لبنان 1992 – 2012)*. أطروحة دكتوراة منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، سوريا.

6- حسين، منى يونس. (2010). *الوصول إلى الرفاهية_علاقة بعض المكونات الاقتصادية بتوزيع الدخل والثروة الوطنية*. ط.1. دار الخلود للنشر. بيروت.

ثانيا: المجلات:

1- عودة، بشير هادي. (2004). الرفاهية والتنمية وجهة نظر كوزنتس _ دراسة قياسية مقطعية لبلدان عربية مُختارة. *مجلة العلوم الاقتصادية*، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، المجلد الرابع، العدد 14.

2- أحمد ، يونس علي. (2010). تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009. *مجلة الإدارة والإقتصاد* ، كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة السليمانية ، العدد 83.

3- بابكر، محمد عمر. (2014). نظرية الرفاهية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي ودور الزكاة في الرفاه الاجتماعي. *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*، جامعة الوادي، العدد 8.